



Distr.
GENERAL

A/39/522/Add.1
23 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البنود ١٠٩ و ١١٣ و ١١٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة
السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

وحدة التفتيش المشتركة

النظام الموحد للأمم المتحدة

تكاليف الموظفين ومعرض جوانب استخدام الموارد البشرية
والمالية في الامانة العامة للأمم المتحدة

تعليقات لجنة التنسيق الإدارية

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية
على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " تكاليف الموظفين ومعرض جوانب استخدام الموارد
البشرية والمالية في الامانة العامة للأمم المتحدة " (A/39/522) .

١- عهدت الجمعية العامة الى لجنة الخدمة المدنية الدولية بمسؤولية تقديم توصيات عن الاساس الذى يتعين ان تقوم عليه جداول المرتبات وتسهيلات مقر العمل وغير ذلك من شروط خدمة موظفي الفئة الفنية وما فوقها ، وعن كيفية تحديد هذه العناصر ، وفقا للمادتين ١٠ و ١١ من النظام الاساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية (قرار الجمعية العامة ٣٣٥٧ (د-٢٩) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤) . واللجنة تضطلع بنفس المسؤوليات فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة التي قبلت النظام الاساسي للجنة .

٢- وبالإضافة الى ذلك ، اكدت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها ١٢٦/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، اهمية الدور المعترف به الذى تضطلع به اللجنة في ايجاد خدمة مدنية دولية موحدة وحيدة ، ورجت من جميع الهيئات التي تقدم مقترحات لاتخاذ اجراء بشأن مسائل الموظفين التي تعنى النظام الموحد للامم المتحدة ان تتسق هذه المقترحات تنسيقا وثيقا مع اللجنة لئتم بذلك تحاشي ازدواج الجهود .

٣- وبناء على ذلك ، تلاحظ لجنة التنسيق الادارية بدعوة وطلب ان وحدة التفتيش المشتركة قد اصدرت تقريرا (JIV/REP/84/12) اهداه مفتشان عن تكاليف الموظفين وبعض جوانب استخدام الموارد البشرية والمالية في الامانة العامة للامم المتحدة . ومع ان هذا التقرير موجه الى الامم المتحدة ، ويتناول جزئيا مسائل داخلية ، فان جزءا كبيرا منه مكرس لمسألة اجور الفئة الفنية وما فوقها ، التي تمس جميع المنظمات الداخلة في النظام الموحد والتي هي من اختصاص لجنة الخدمة المدنية الدولية .

٤- ويشكك تقرير المفتشين في عدد من النتائج والامور التي خلصت اليها اللجنة بعد القيام بما يلزم من دراسات ومداولات ، بما في ذلك اجراء مشاورات مع ممثلي الادارات والموظفين وفقا لنظامها الاساسي . ويقتصر تقرير وحدة التفتيش المشتركة على مجرد التعبير عن اراء المفتشين اللذين قاما باعداده وعن النتائج التي خلصا اليها . ولما كانت لجنة الخدمة المدنية الدولية قائمة فانه من المفروض ان يكون دور وحدة التفتيش المشتركة ان تنظر في تنفيذ السياسات المقررة على اساس توصيات اللجنة او مقرراتها ، وليس النظر في مضمون هذه السياسات . لذلك فان تدخل وحدة التفتيش المشتركة في مثل هذه المسائل المتصلة بالسياسات يضعف سلطة اللجنة ويدخل عناصر غير تقنية ويخلق خلطا في المسؤوليات فيما يتعلق بالنظام الموحد .

٥- وتفتقر لجنة التنسيق الادارية بناء على ذلك ان يتم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٦/٣٧ ، احوالة الجزء الذى يتناول اجور موظفي الفئة الفنية وما فوقها من التقرير الى لجنة الخدمة المدنية الدولية قبل ان تنظر فيه الجمعية العامة . وهذا ضرورى خاصة وان مجرد الاطلاع السريع على التقرير يدل على انه ينطوى على اخطاء في المسائل الرئيسية وفي التفاصيل على حد سواء ، وعلى ان النتائج التي خلص اليها تستند الى تفسير مشكوك فيه لبيانات كثيرا ما تكون غير كاملة او انتقائية وبالتالي فهي غير منصفة للموظفين ككل .